|  |  |
| --- | --- |
| **المجلس 2019 جنيف، 20-10 يونيو 2019** | logo_A-[Converted] |
|  |  |
|  |  |
| **بند جدول الأعمال: ADM 28** | **الوثيقة C19/56-A** |
|  | **6 مايو 2019** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
| تقرير من الأمين العام | |
| تنفيذ القرار الجديد الصادر عن مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 (PP-18) بشأن مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في أعمال الاتحاد | |
|  | |

|  |
| --- |
| **ملخص**  في أعقاب المشروع التجريبي بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة الذي أطلقه المجلس في دورته لعام 2017، اعتمد مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 القرار 209 (دبي، 2018)، الذي يشجع الشركات الصغيرة والمتوسطة على المشاركة بصفة منتسبين في قطاعات الاتحاد، على أساس رسوم مخفضة. وكلف مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 المجلس بتحديد الحد الأقصى للإيرادات التي يمكن أن تحققها شركة صغيرة أو متوسطة للاستفادة من هذه الرسوم المخفضة. وفي دورة المجلس لعام 2019، استعرض فريق العمل التابع للمجلس والمعني بالموارد المالية والبشرية (CWG-FHR) عدة خيارات وفي الختام طلب من الأمانة أن تحلل عتبتين محتملتين لمساعدة المجلس في تحديد مستوى مناسب. كما يوصي الفريق في تقرير رئيسه بأن يمدد المجلس مدة المشروع التجريبي الحالي الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة حتى 31 يناير 2020 لتيسير الانتقال نحو تنفيذ القرار الجديد.  **الإجراء المطلوب**  يُدعى المجلس إلى **النظر** في تحليل وتوصيات الأمين العام بشأن تنفيذ هذا القرار الجديد.  \_\_\_\_\_\_\_\_\_  **المراجع**  [*القرار 209 (دبي، 2018)*](https://www.itu.int/en/council/Documents/basic-texts/RES-209-A.pdf)*؛ الوثيقة* [*PP-18/52*](https://www.itu.int/md/S18-PP-C-0052/en)*، وثيقة المجلس* [*C17/120*](https://www.itu.int/md/S17-CL-C-0120/en) |

# 1 خلفية

1.1 قرر المجلس في دورته لعام 2017 إطلاق مشروع تجريبي بشأن مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في أعمال لجان الدراسات المعنية في قطاعيْ تقييس الاتصالات وتنمية الاتصالات يجوز بموجبه للشركات الصغيرة والمتوسطة أن تشارك مشاركة كاملة في اجتماعات لجان الدراسات المشارِكة دون أن يكون لها أي دور في صنع القرار، بما في ذلك الأدوار القيادية واعتماد قرارات أو توصيات. والاختصاصات الكاملة ذات الصلة بالمشروع التجريبي متاحة [هنا](https://www.itu.int/md/S17-CL-C-0120/en).[[1]](#footnote-1)

2.1 ولكي تتمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من المشاركة، يتعيّن عليها الحصول على موافقة من إداراتها الحكومية ذات الصلة، طبقاً للتعاريف الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطة.

3.1 ويُروّج للمشروع التجريبي مع المكاتب والمنظمات الإقليمية والإدارات والمكاتب الإقليمية ومكاتب المناطق التابعة للاتحاد من خلال التواصل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة وجمعياتها.

4.1 وحسب تعليمات المجلس في دورته لعام 2017، قدّمت الأمانة تقريراً مرحلياً للمجلس في دورته لعام 2018 وتقريراً أوفى بشأن النتائج إلى مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 وهو متاح [هنا](https://www.itu.int/md/S18-PP-C-0052/en).

# 2 نتائج مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018

1.2 بناءً على المشروع التجريبي، اعتمد مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 القرار 209 (دبي، 2018) لتشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة بصفة منتسبين في قطاعات الاتحاد، من خلال تطبيق رسوم مخفضة بالنسبة لهذه الكيانات. وحُددت الرسوم بمبلغ 3 975 فرنكاً سويسرياً في حالات الشركات الصغيرة والمتوسطة من البلدان المتقدمة وبمبلغ 1 987,50 فرنكاً سويسرياً في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة من البلدان النامية، رهناً باستعراض المجلس لها استعراضاً مستمراً. ويحق للمنتسبين المشاركة في لجنة دراسات واحدة في قطاع معين.

2.2 قرر مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 أن يُشترط في قبول طلبات المشاركة، أن تؤيدها (توافق عليها) الدول الأعضاء في الاتحاد التي تتبع لها هذه الهيئات، وأن تشهد على أن مقدِّم الطلب هو شركة صغيرة أو متوسطة وفقاً لتعريف البلد. وإذا وافقت الدولة العضو المعنية على أن مثل هذا الكيان يستوفي المعايير الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطة، فإن أهلية الحصول على رسوم مخفضة للشركات الصغيرة والمتوسطة مشروطة بأن يكون لديها أقل من 250 موظفاً بالإضافة إلى إيرادات سنوية تقل عن الحد الأقصى الذي يحدده المجلس. ولا يجوز في أي حال من الأحوال أن تُقدَّم شركة فرعية أو تابعة لشركة غير أهل للحصول على رسوم مخفضة بموجب هذا القرار على أنها شركة صغيرة أو متوسطة.

3.2 كلف مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 المجلس بإضافة أي توضيحات أخرى مناسبة لدعم تنفيذ هذا القرار وتقديم تقرير مرحلي بشأن تنفيذه إلى المؤتمر المقبل للمندوبين المفوضين. وكلف هذا المؤتمر أيضاً الأمين العام ومديري المكاتب الثلاثة باتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة لتنفيذ هذا القرار ومواصلة تشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في أنشطة الاتحاد ذات الصلة. وأخيراً، دعا هذا المؤتمر الدول الأعضاء في الاتحاد إلى إحاطة الشركات الصغيرة والمتوسطة علماً بهذا القرار ودعمها وتشجيعها على الانضمام إلى الاتحاد والمشاركة في أنشطته.

# 3 تنفيذ القرار الجديد

1.3 بدأ نفاذ القرار الجديد بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة بعد اعتماده في مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 مباشرة. ومع ذلك، يلزم، من الناحية العملية، إدخال تغييرات على الأنظمة الإدارية للاتحاد لدعم التنفيذ السليم لهذا القرار الجديد.

2.3 ووفقاً لما أُبلغ به مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018، تشارك حالياً 20 شركة صغيرة ومتوسطة في المشروع التجريبي الذي أطلقه المجلس في دورته لعام 2017. والنتائج إيجابية ولكن لم تتح الفرصة للعديد من هذه الكيانات إلا للمشاركة في اجتماع واحد أو اجتماعين. ولتحقيق أقصى زيادة في عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ستختار الانضمام إلى الاتحاد بصفة منتسب وفقاً للقرار الجديد، على أساس رسوم مخفضة، سيكون من الحكمة تطبيق انتقال تدريجي. وأخيراً، ترك مؤتمر المندوبين المفوضين لعام 2018 معياراً رئيسياً واحداً لكي يبت فيه المجلس بشكل نهائي وهو تحديد الحد الأقصى للإيرادات الذي يمكن أن يكون لأحد المنتسبين من الشركات الصغيرة والمتوسطة ليحق له الاستفادة من الرسوم المخفضة.

3.3 ومراعاةً لهذه الاعتبارات، يوصي الفريق CWG-FHR المجلس في تقريره (الوثيقة [C19/50](https://www.itu.int/md/S19-CL-C-0050/en)) بتمديد فترة المشروع الحالي للشركات الصغيرة والمتوسطة حتى 31 يناير 2020، وذلك لتيسير الانتقال إلى تنفيذ القرار الجديد.

4.3 وعلاوةً على ذلك، بغية مساعدة المجلس لعام 2019 في تحديد الحد الأقصى لمستوى الإيرادات السنوية، ناقش الفريق CWG‑FHR في جلسة يناير مختلف التعاريف الوطنية والدولية. وبعد إجراء بحوث ومشاورات مع هيئات الأمم المتحدة (UN) الأخرى، أفادت الأمانة بعدم وجود تعريف مقبول على مستوى منظومة الأمم المتحدة أو تعريف رسمي للشركات الصغيرة والمتوسطة. والتعاريف الدولية الأكثر شيوعاً هي تلك الخاصة بالبنك الدولي والاتحاد الأوروبي.

5.3 ونظراً للتفاوت الكبير بين التعاريف الوطنية وعدم وجود تعريف مقبول على مستوى منظومة الأمم المتحدة، طلب الفريق CWG‑FHR من الأمانة تحليل الأثر المالي لعتبتين محتملتين، هما 15 مليون فرنك سويسري و50 مليون فرنك سويسري، استناداً إلى المؤشرات الدولية الحالية المتاحة من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي على التوالي.

# 4 الحد الأقصى المحتمل لمستوى الإيرادات السنوية للشركات الصغيرة والمتوسطة

1.4 فيما يلي تحليل الأثر المحتمل للخيارين اللذين أوصى بهما الفريق CWG-FHR: **15 مليون فرنك سويسري** **و50 مليون فرنك سويسري.**

*استقصاء بشأن أعضاء القطاعات والمنتسبين*

2.4 بما أن إيرادات الشركات الصغيرة والمتوسطة ليست متاحة للعموم، أرسلت الأمانة العامة استقصاءً في فبراير 2019 إلى جميع أعضاء القطاعات والمنتسبين الذين يدفعون رسوماً من أجل جمع معلومات عن حجم الشركات. وأجابت على هذا الاستقصاء 100 شركة تقريباً أي حوالي %15 من المجموع.

*العدد المقدر للشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن الأعضاء الحاليين*

3.4 إذا افتُرض أن مجموعة البيانات هذه تمثل الأعضاء ككل، عندئذ، يُحتمل أن يكون %20 من الأعضاء (%13 من أعضاء القطاعات و%33 من المنتسبين) شركات صغيرة أو متوسطة، باتباع أوسع تعريف، أي أقل من 250 موظفاً وإيرادات تقل عن 50 مليون فرنك سويسري. وكانت %70 من بين هذه الجهات التي أجابت من البلدان المتقدمة و %30 من البلدان النامية.

*تقدير الإيرادات المعرضة للخطر*

4.4 نظراً إلى أن الرسوم المخفضة للشركات الصغيرة والمتوسطة ستنطبق على فئة المنتسبين فقط، فإن التقديرات التالية تأخذ بالحسبان البيانات المتاحة فيما يتعلق بالمنتسبين وليس بأعضاء القطاعات.

5.4 وانطلاقاً من الاستقصاء، وبالنظر فقط إلى المنتسبين الذين لديهم أقل من 250 موظفاً، تقع نسبة **%90** في فئة الإيرادات السنوية التي تقل عن **50 مليون** **فرنك سويسري**. وعلى هذا الأساس، تُقدر الإيرادات المعرضة للخطر بسبب تحول المنتسبين الحاليين إلى خيار الرسوم المخفضة بحوالي **425 000 فرنك سويسري في السنة**.

6.4 وبالنظر إلى نفس الأرقام فيما يتعلق بعتبة قدرها **15 مليون فرنك سويسري**، تنخفض المجموعة المتأثرة إلى حوالي **%80**، مما يخفض الإيرادات المقدرة المعرضة للخطر إلى حوالي **365 000 فرنك سويسري في السنة**.

7.4 وعلى الرغم من عدم إظهار البيانات المتاحة لتفاوت كبير في الإيرادات المعرضة للخطر بين العتبتين المحتملتين، يُحتمل أن يكون هناك هامش كبير للخطأ نظراً لحجم العينة. وهذا يعني أن الإيرادات الفعلية المعرضة للخطر ضمن الأعضاء الحاليين يمكن أن تكون أعلى أو أقل مما يمكن التنبؤ به على أساس البيانات الحالية.

8.4 وكذلك، لا تراعي التقديرات المذكورة أعلاه إمكانية قيام بعض أعضاء القطاعات الحاليين الذين تنطبق عليهم صفة شركة صغيرة أو متوسطة، بانتقاء خيار الرسوم المخفضة وتنزيل مستوى عضوتيهم.

# 5 التوصيات

مراعاةً لما ورد أعلاه، يوصى بما يلي:

1.5 أن يُنفذ خيار الرسوم المخفضة الجديد للشركات الصغيرة والمتوسطة الذي وُضع بموجب القرار 209 (دبي، 2018) اعتباراً من 31 يناير 2020 لإتاحة الوقت لانتقال منظم وفقاً لما أوصى به الفريق CWG-FHR.

2.5 أن يستمر المشروع التجريبي الخاص بالشركات الصغيرة والمتوسطة الذي وضعه المجلس في دورته لعام 2017 إلى حين تنفيذ الفئة الجديدة للمشاركة من أجل المنتسبين من الشركات الصغيرة والمتوسطة. وسيكون بإمكان المشاركين الحاليين الاستمرار في المشاركة ويمكن قبول مشاركين جدد للمشاركة في المشروع التجريبي مجاناً وفقاً للمعايير والشروط التي حددها المجلس في 2017.

3.5 أن يعتمد المجلس مستوى أقصى للإيرادات السنوية بمبلغ **15 مليون فرنك سويسري** لتنفيذ التعليمات المنصوص عليها في الفقرة يقرر 3 من القرار الجديد بشأن الشركات الصغيرة والمتوسطة.

4.5 أن تستعرض الدول الأعضاء القائمة الخاصة بها للمشاركين من الشركات الصغيرة والمتوسطة قبل كل مؤتمر للمندوبين المفوضين لتأكيد ما إذا كانت هذه الكيانات تستمر في الوفاء بالمعايير الوطنية للشركات الصغيرة والمتوسطة. وستفعل الأمانة الشيء نفسه للتأكد من استمرار جميع الشركات الصغيرة والمتوسطة المشاركة في الوفاء بالمعايير والشروط المنصوص عليها في القرار 209 (دبي، 2018). وستُدعى الكيانات التي لم تعد تفي بمتطلبات هذا القرار إلى الانضمام إلى الاتحاد بموجب الشروط الموحدة المتعلقة بمشاركة أعضاء القطاعات أو المنتسبين.

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

1. تقرير رئيس الفريق CWG-FHR المقدم إلى المجلس في دورته لعام 2017، البند 48 (الصفحة 53)؛ وترد الاختصاصات في الملحق k، الصفحة 93. [↑](#footnote-ref-1)